﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٥٥﴾

[الأعراف: 55]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بعد تقريرِ أنَّ الخَلْقَ والأمرَ لا يكون إلّا للّهِ، ناسَبَ أن يَذكُرَ بعد ذلك إلزامَ الخَلْقِ بتكليفٍ وأمْرٍ، هو أصلُ معنى العبوديَّة، وهو الدُّعاءُ على جهة التَّذَلُّلِ، والاستخفاءِ، والنَّهي عنِ الاعتداءِ بتَركِ الدُّعاءِ، أو الإتيانِ به بما يُخالفُ شرطَهُ، أو الإعراضِ عنه بالإعراضِ عنِ العُبوديَّةِ والإقرارِ بها للّهِ العظيمِ.

الدُّعاء أعظم مظاهرِ العبوديَّة لله تعالى، وأقرب للإجابة إنِ اقترن بالإخفاء والتَّذلُّل والافتقار إلى الله

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَضَرُّعًا﴾: مِنَ الجذر (ضرع)، وهو أصل يدلُّ على لين في الشَّيء، والمعنى المحوري هو: رخاوةٌ أو رِقَّةٌ معنويَّةٌ بالغةٌ، عُبِّر بها عنِ التَذَلُّل، وضَرَعَ الرَّجلُ يَضْرَع ضَرْعًا وضَراعَة؛ إذا استكان وخَضَعَ وذَلَّ، فهو ضارِع بيِّنُ الضَّراعَة، والتَّضرُّع: إظهارُ الضَّراعَةِ، وهي التَّذلُّلُ، والخُضوعُ، والاستِكانةُ، وتَضَرّعَ إلى اللّه: ابتهل[1]، والمراد: تدعون مُظهرينَ الضَّراعَة، وهي شِدَّة الفقر إلى الشَّيء، والحاجة إليه[2].

2) ﴿وَخُفۡيَةًۚ﴾: مِنَ الجذر (خفي)، وهو أصلان متباينان مُتضادّان، فالأوَّل: السَّتْر، والثّاني: الإظهار، وخَفيَ الشَّيء: يخفى، وأخفيتُه وخَفيتُه، وهو في خُفيَة وخَفاء؛ إذا سترتُه وكَتَمتُه، والخفاء، والخافي، والخافية: الشَّيءُ الخَفيُّ، وهو نقيض العلانيَّةِ، وفعل

(1) ابن دُريد، جمهرة اللُّغة، والأزهري، تهذيب اللُّغة، والجوهري، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، وجبل، المعجم الاشتقاقيُّ المؤصَّل: (ضرع)، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: 2/376.

(2) الزَّجاج، معاني القرآن: 2/259.

الشَّيءَ خَفيًّا، وخِفْيَة، وخِفْوَة، وخُفْيَة، مصادر، وفِعلُها اللّازم: اختَفَى، بمعنى: استَتَرَ وتَوارى، والمرادُ: ادْعوُه سِرًّا أو في الخَفاء[1]، أي: اعتَقِدوا عبادتَه في أنفسكم؛ لأنَّ الدُّعاء معناه العبادة[2].

❁ المعنى الإجْماليُّ:

توَجِّهُ الآيةُ النّاسَ إلى دعاءِ اللّه تعالى دون غيره، في تلبيةِ حوائجِهم بتَذلُّلٍ، واستكانةٍ، وإسرارٍ، واستِتارٍ، فإنَّه سبحانه يسمعُ الدُّعاءَ، ويجيبُ المضطرَّ، ويكشفُ السّوءَ، وهو القادرُ على إجابةِ دعائكم، وغيرُه عن ذلك عاجزٌ[3]، وفي الآيةِ: نهيٌ عنِ الاعتداء في الدُّعاء، فهو لا يحبُّ المتجاوزين حدودَ شرعِه[4]، وأعظمُ التّجاوزِ دعاءُ غيرِ اللّهِ أو تركُ دعاءِ اللّهِ.

التَّذلُّل لله والاستكانة إليه في السِّرّ مفتاحُ إجابةِ الدُّعاء، مع وجوب عدم الاعتداء به

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

مناسبَةُ الابتداءِ بالأمرِ بالدُّعاءِ لِمَا قَبلَه:

ابتُدِئت الآيةُ بالأمر: ﴿ٱدْعُواْ﴾، وهو تفريعٌ معنويٌّ عن قوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، فالَّذي له الخَلْقُ والأمر؛ هو الَّذي خلقَكم، وأمرَكم بدعائه، كما يُحبُّ مِنَ الضَّراعةِ في الخفاءِ.

مَوقِعُ جملةِ الأمرِ: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ﴾:

قوله تعالى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ جملةٌ استئنافيّةٌ سيقَت تفريعًا على الآية قبلَها، ولم تُعْطَفْ على ما قبلها في اللَّفظ؛ إيقاعًا لها مَوقِعَ الاستقلال، وإيذانًا بأنَّ الدُّعاءَ عبادةٌ تنفردُ رأسًا بالإنشاءِ والابتداءِ والتَّكليف، ولتجريَ تلك الآيةُ مَجرَى القانونِ المُصاغِ، والتَّشريعِ المَسْنونِ.

الدُّعاءُ مِن أعظم العباداتِ الَّتي يقوم عليها المُعتَقَدُ والسُّلوكُ

(1) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللُّغة، والجوهري، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: (خفي)، والقاسميُّ، محاسن التَّأويل: 5/102.
(2) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: (خفي).
(3) طنطاويّ، الوسيط: 5/287.
(4) التَّفسير الميسَّر: 157.

توجيهُ تخصيصِ الدُّعاءِ بالذِّكر:

تـكـلـيـفُ الـمُـخـاطَـبـين بالدُّعاءِ تعليلٌ عقليٌّ، وإرشادٌ نفسيٌّ، وتعليمٌ سلوكيٌّ

جاءَ الأمرُ للمَخْلوقين بالتَّكليفِ بالدُّعاءِ دونَ غيره مِنَ الأوامرِ والتَّكليفاتِ؛ ليكونَ كالتَّعليل النّاشِئ عن ختامِ الآيةِ قبلَه، فقولُه: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ تحضيضٌ وإغراءٌ بما جاء بعدَه مِنَ الأمر بالدُّعاء؛ يعني: إذا كان اللهُ قد تباركَ وكَثُرَ خيرُه ودامَ؛ لأنَّه ربُّ العالَمين؛ فجَديرٌ بكم سؤالُ خَيرِه، ورجاءُ بركتِه، بدعائِكم له، وتَضَرُّعِكُم إليه.

بلاغةُ الاستئنافِ في تقريرِ المقابلةِ، واستتمامِ التَّقاسيمِ:

جـمـعُ أنـواعِ الـمـكـلَّـفـين، والـمـقـابـلـةُ بين العالَمِ العُلْويِّ والعالَمِ الأرضيِّ

لـمّا كان قولُه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مستأنفًا عمّا قبلَه؛ لتقريرِ سلطانِ اللهِ بالخَلْقِ والأمرِ على العالَمِ العُلْويّ، المُكلَّفِ تسخيرًا وكَرْهًا بأمر الله، فوافقَ أن يُتبِعَ ذلك باستئنافٍ مُقابَلٍ بتكليفِ الإنسانِ وأمرِه في العالمِ الأرضيِّ تكليفَ تخييرٍ وطواعيةٍ، فقال: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ﴾، فلغَرضِ استيفاءِ الأنواعِ والأجناسِ والأقسامِ أردفَ ذِكْرَ تسخيرِ الشَّمسِ والقمرِ والنُّجومِ، وأنَّه ربُّ كلِّ العالَمين، بذِكْرِ التَّكليفِ بالدُّعاءِ للعُقلاءِ مِنَ العالَمين، فهذا مُنعقِدٌ مع ما قبلَه في استتمامِ التَّقسيمِ بينَ أنواعِ المخلوقاتِ وأجناسِهم.

فِعلُ الأمر: ﴿ٱدْعُوا۟﴾ بين الحقيقة والمجاز:

الـدُّعـاءُ جُـزءٌ مِنَ العبادة، أو كنايةٌ عنها؛ لأنّ العبادةَ لا تخلو منَ الدّعاء

حقيقةُ الدُّعاء: النِّداءُ بالطَّلب المُهمِّ[1]، "واستُعمل مَجازًا في العبادة؛ لاشتمالها على الدُّعاء والطَّلب بالقولِ أو بلسانِ الحالِ، كما في الرُّكوعِ والسُّجود، مع مقارنتهما للأقوال"[2]، فإنْ أُريدَ به العبادةُ هاهنا فهو مجازٌ مُرسَلٌ، علاقتُه الجزئيَّةُ؛ لأنَّ الدُّعاءَ جُزءٌ

(1) الزَّمخشريُّ، أساس البلاغة: (دعو).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/171.

مِنَ العبادةِ، أو كنايةٌ؛ لأنَّ العبادةَ لا تخلو مِنَ الدُّعاء، والظّاهر أنَّ الدّعاءَ على حقيقته، بقرينة القيد المذكور: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾[1]، وإن كان الدُّعاءُ في حقيقته الشَّرعيَّةِ يتضمَّنُ مجموعَ الأمرين: المسألةَ والعبادةَ، وهو حقيقةٌ في كليهما، "وليس هذا مِن استعمالِ اللَّفظِ المُشْتَرَكِ في معنييهِ كليهما، أو استعمالِ اللَّفظِ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعمالٌ له في حقيقته الواحدة المُتضمِّنة للأمرين جميعًا"[2]، والأصلُ: حملُ الألفاظِ على حقائقها، ما لم يمنعْ مِن ذلك مانعٌ، وما دامَ الاستعمالُ الحقيقيُّ مُتضمِّنًا لمجموعِ الأمرين، فهو الأولى بالقَبول.

سرُّ التَّعبير بلفظِ الرُّبوبيَّة في قوله: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ﴾:

اقـترانُ الرُّبوبيَّة بخِطاب التَّكليف بالدُّعاء، مُؤذِنٌ بالاستجابة بعد الدُّعاء

جاءَ التَّعبيرُ عنِ المفعولِ بلفظ الرُّبوبيَّة، المُضاف لخطاب الجمع ﴿رَبَّكُمْ﴾، ولم يَقُل: (ادْعوا اللّه)؛ ليتناسبَ مع خِطاب الرُّبوبيَّة قبلَه في قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾، ومع قولِه: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ولِلَفْتِ الأنظار إلى أنَّ المدعوَّ سبحانه هو الخالقُ المربّي الرّازقُ، فهو المُستَحِقُّ للدُّعاءِ أصالةً وامتدادًا، وهو مُؤذِنٌ بالاستجابة بعدَ الدُّعاء؛ لما فيه مِنَ الاستجابةِ والامتثالِ؛ ولأنَّ الرُّبوبيَّة تتعلَّقُ بها أعيانُ الحاجات مِنَ الأرزاقِ والألطافِ والمنافعِ، وعمومِ العطايا والمسائلِ.

نُكْتةُ إضافةِ لفظِ الرُّبوبيَّة إلى ضميرِ المُخاطَبين:

ترغيبُ المؤمنِ بالقَبولِ عند التَّكليفِ مِن دواعي التَّشريفِ

تشريفُ المؤمنين عند تكليفهم بإضافتهم لربِّهم؛ شهادةٌ لهم بمكانتهم مِنَ اللّه، كأنَّهم لولا تلك المكانة لما استَحقّوا خِطابَه لهم وإضافتَهم له؛ وتبشيرًا لهم بالقَبول إنْ هم قَبِلوا تكليفَه إيمانًا

(1) قيل: المراد منه هنا العبادةُ، لأنَّه عطف عليه: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، والمعطوف يجب أن يكون مُغايرًا للمعطوف عليه، وفيه نظر، أمّا أوَّلًا: فلأنَّ المُغايرةَ تكفي باعتبار المتعلَّقات، كما تقول: ضربتُ زيدًا وضربتُ عَمْرًا. وأمّا ثانيًا: فلأنَّها لا تستدعي حَملَ الدُّعاء هنا على العبادةِ، بل حَمْلَه على ذلك إمّا هنا وإمّا هنا. وأمّا ثالثًا: فلأنَّه خِلافُ التَّفسيرِ المأثورِ. يُنظر: الآلوسيُّ، روح المعاني: 4/378.

(2) ابن القيّم، التَّفسير القيّم، ص: 249.

واحتسابًا، ولذلك قال: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ﴾، ولم يقُل: (ادعوه)؛ اعتمادًا على الظّاهر في قوله: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾، ولم يقُل: (ادعوني)؛ لِوَصْلِ المؤمنين بصِفة الرُّبوبيَّة، وللدَّلالة على اهتمامِه، وعنايتِه بهم، وتشريفِه لهم[1]، وهو لونٌ مِن ألوانِ هَمْزِ أفئدةِ المؤمنين بمِهْمازِ الشَّرف، وتحريكِهم بعصا التَّرغيب؛ ليَرتَعوا في رياضِ القَبولِ.

نُكْتةُ الكناية في قوله تعالى: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفۡيَةً﴾:

التَّضرُّعُ: هو التَّذلُّلُ، مِنَ الضَّراعَةِ، وهي الضَّعفُ والذِّلَّةُ، والخُفيَةُ: هي الاستتارُ، وليس مانعًا أن يكون كنايةً عنِ التَّذلُّل، جيءَ به لتأكيد التَّضرُّعِ، فإنَّ المُتذلِّل يكاد يختفي مِن حال الإملاق والإشفاق الَّتي تعتريه عند سُؤال حاجته، وهذا لا يكون إلّا للمؤمنين الكُمَّل، ففي الآيةِ دعوةٌ للعبادِ أن يتَّصفوا بهذه العبادةِ على أكمل وجهٍ، وأرحبِ حالٍ.

الخُفيَةُ تأكيدٌ للتَّضرُّعِ، لما يعتري المُتذلِّلَ مِنَ الإشفاق عندَ السُّؤال

فائدةُ وَضْعِ التَّضرُّع مَوضِعَ الجهر:

ويُسَوِّغُ أن يكونَ المرادُ مِنَ التَّضرُّعِ والخُفيَةِ الجهرَ والسِّرَّ، وإنَّما وُضِعَ التَّضرُّع مَوضِعَ الجَهْر؛ لكونِ الجَهرِ في الدُّعاء مُنافيًا لأدبِ العبوديَّةِ، إلّا أن يُصاحِبَ التَّضرُّعَ، "وإنَّما طُلِبَ الدُّعاءُ مع تَيْنِكَ الحالتين؛ لأنَّ المقصودَ مِنَ الدُّعاء أن يُشاهِدَ العبدُ حاجتَه وعَجْزَه وفَقْرَه لربِّه، ذي القُدْرة الباهرة، والرَّحمة الواسعة، وإذا حصل له ذلك، فلا بدَّ مِن صَونه عنِ الرِّياء، وذلك بالاختفاء، وتوصُّلًا للإخلاص[2].

الأدبُ في الدُّعاءِ خَصْلةٌ حميدةٌ، وإيمانٌ راسِخٌ

دلالة الجمع بينَ التَّضرُّع والخُفْيَة:

الواو للجَمْع بينَ التَّضرُّع والخُفيَة في الدُّعاء؛ لكونهما غيرَ مُتقابلَين، فيتعَذَّرُ الجمعُ بينَهما، بل هما مُنفكّان، فلا يتعارضان؛ لأنَّ التَّضرُّعَ: هيئةُ النَّفس، والخُفيَة: هيئةُ الظّاهرِ. والتَّضرُّعُ وإن

الذِّلةُ مع الخفاءِ في الدُّعاءِ، مِن أكْمَلِ أشكالِ الدُّعاء

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/171.
(2) القاسميُّ، محاسن التَّأويل: 5/102.

كان يَظْهَرُ أثرُه في الصَّوتِ والبَدَنِ، إلّا أنَّه أثرٌ تباينيٌّ في تغيُّر كيفيَّةِ الصَّوتِ عن عادته الغالبة، وليس أثرًا في مُستوى الصَّوتِ جَهرًا وصياحًا، فلا يكون مُقابلًا لخُفيَة، وعليه: فالتَّقسيمُ في معنى الواو بعيدٌ، والجمعُ أولى وأظهرُ، فمعنى الجَمْعِ في خطابِ المؤمنين: كونوا "جامعينَ في نفوسكم بينَ التَّضرُّع والخُفيَة في دَعَواتكم، ولا تقطعوا أنَّكم - وإنِ اجتهدتُّم - قد أدَّيتُم حَقَّ ربِّكم، ويتأكَّدُ هذا بقوله: ﴿يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: 60]"[1].

غرضُ التَّعبيرِ بالمصدرِ في قوله: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾:

التَّنبيه على إرادةِ اتِّصاف الدَّعاء والدَّاعي بالتَّضرُّع والخُفْيَة

جاءَ التَّعبيرُ بالمصدر: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، دون اسم الفاعل، فلم يقُل: (مُتضرِّعين ومُخفين)؛ كأنَّه أراد منهم لا إيقاعَ عبوديَّة التَّكليف على جهةِ فِعْلِها وحدوثِها منهم فحسبُ، بل أرادَها معنًى مُنطبِعًا في ذواتهم، ومُمتزِجًا بها، فنَفْسُ المعنى مُلتبِسًا بهم، لا ينفكُّ عنهم انفكاكَ الزَّمنِ الَّذي اشتمل عليه اسم الفاعل: (مُتضرِّعين)، ولا يتغيَّر عليهم بزيادةٍ أو نقصانٍ أو زوالٍ، بل هو ثابتٌ فيهم.

فالغَرضُ: التَّنبيهُ على إرادةِ الهيئةِ المطلوبةِ حالةً لازمةً، وعادةً قائمةً، وأن يكونَ الوصفُ المذكورُ دائرًا على الدُّعاء والدّاعي معًا؛ لأنَّ "المأمورَ به هنا شيئان: الدُّعاءُ الموصوفُ المقيَّدُ بصفةٍ معيَّنةٍ، وهي صِفةُ التَّضرُّع والخَوف والطَّمع، فالمقصودُ تقييدُ المأمور به بتلك الصِّفة، وتقييدُ الموصوفِ الَّذي هو صاحبها بها. فأتى بالحال على لفظ المصدر؛ لصلاحيته لأن يكون صفةً للفاعل، وصفةً للفعل المأمور به. والنُّكْتةُ في ذلك: أنَّك إذا قلتَ: (اذْكُر ربَّكَ تضرُّعًا)، فإنَّك تُريد: (اذْكُره مُتضرِّعًا إليه، واذْكُرْهُ ذِكْرَ تضرُّعٍ)، فأنتَ مُريدٌ للأمرين معًا، ولذلك إذا قلتَ: (ادْعُهُ طمعًا)؛ أي: ادْعُهُ دعاءَ طَمَعٍ، وادْعُه طامعًا في فضله، فأتى فيه المصدرُ الدّالُّ على وصْفِ

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 14/285.

المأمورِ به بتلك الصِّفة، وعلى تقييد الفاعل بها، تقييدَ صاحبِ الحالِ بالحال"[1].

بلاغةُ الفاصلةِ القرآنيَّةِ:

بـلاغـةُ كـمـالِ الانقطاعِ

خبريَّةٌ جملة ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ بعدَ الإنشاء قبلَها، وتضمُّنُها معنى الإنشاء، وإنْ وقعَت بلفظ الخبر، وتأكيدُها بالاستئناف عمّا قبلَها، وبافتتاحها بـ ﴿إِنَّ﴾، وبِسَوقها بالنَّفي لا بالإثبات، وتضمُّنُها معنى التَّرهيب بلفظها، ومعنى التَّرغيب بمفهومها، "وإفادةُ ﴿إِنَّ﴾ في افتتاحها التَّعليلَ والرَّبطَ لما قبلَها، كأنَّها تقومُ مقامَ الفاء"[2]، فذلك مِن وجوه بلاغة الفَصْل في هذا المَوضِع.

جريانُ الفاصلةِ بـمـا يُـوافـقُ صَدارةَ السِّياق

قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾؛ ليَلْفِتَ أنَّ التَّكليفَ على جهة التَّخييرِ، وتفضيلَ الإنسانِ به على المُسخَّراتِ بأمره قَهْرًا وتسييرًا، يقتضي مُراعاةَ هذا التَّخصيصِ بعدمِ الاعتداءِ وتجاوزِ ما لم تجرِ سُنَّتُه بإعطائه أو إيجاده أو تغييره، وهو خبرٌ في معنى الإنشاء؛ أي: التَزِموا بسُنَن اللهِ الثّابتة، ولا تعتدوها، ولا يَحْمِلَنَّكُم وازعُ الإرادةِ والاختيارِ فيكم، أن يَحْمِلَكُم على مُخالفةِ سُنَنِ اللهِ المُسَخَّرةِ، فلا يقع منكم إخلالٌ لها بإهدار سُنَنه في تَشْريعه وتكاليفه.

الافتتاحُ المؤكَّدُ أجـرى التَّركيبَ مَـجـرَى المـثـلِ السَّائر

الافتتاح بـ ﴿إِنَّ﴾ لمحضِ الاهتمام والعنايةِ بتقرير الجُملة، وكأنَّ الغَرضَ بالافتتاح المؤكَّد إجراءُ التَّركيب مَجرَى القانونِ المُحَدَّدِ، والمثلِ السّائرِ المُحْكَم، وقرينةُ خُلوِّ المُخاطَبين عنِ التَّردُّد في هذا الخبر، تجعلُه مَسوقًا لأجل تأكيد انتفاعِهم به، لا لإثباتِ أصلِه، فيكونُ خبرًا بمعنى الإنشاء؛ أي: أكِّدوا انتفاعَكُم بمقتضى ذلك، بدوامكم على الاستقامة، وعدمِ التَّجاوز، أو لأجل أن يَسوقوه إلى غيرهم بهذا المَساقِ المُؤكَّد؛ للتَّرهيب والتَّرغيب، فإنَّ المؤمنَ مُبَلِّغٌ عن ربِّه.

(1) ابن القيِّم، التَّفسير القيِّم، ص: 265.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/172.

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ خبَرٌ له معنى الإنشاء؛ أي: لا تعتدوا، فالنَّفيُ فيه محمولٌ على النَّهي، ويُكأنَّ هذا النَّهيَ المفهومَ تفريعٌ عن ذِكْر المُسخَّرات بأمره، فكَما أنَّها تتحرَّك في مَداراتها مُستجيبةً طائعةً، مِن غير إخلال ولا نُشوز طَرفةَ عينٍ، في سَكينة ونِظام لا يَشُذُّ ولا يَتمَرَّدُ، فكذلك أنتُم، لا يكنْ منكم إخلالٌ أو عُدوانٌ أو تمرُّدٌ على طاعةِ اللهِ والخُضوعِ له.

النَّفيُ محمولٌ على النَّهي، فهو خبرٌ بمعنى الإنشاء

كما أنَّ قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ تعليلٌ للأمر الواردِ قبلَه؛ أي: ادْعوه لأجل أنَّه لا يُحبُّ مَن يَعتَدي بتَرْك ذلك، فلا يُثيبُه ولا يستجيبُ له.

تعليلُ التَّكاليف مِن تمام المِنَّة على العقول

آثرَ النَّظمُ التَّعبيرَ بنفي الحُبِّ لا بإثباتِ الكراهيَةِ للمُعْتدين؛ لِثُبوتِ مَدخولِ حَرْفِ النَّفي، مع ثبوتِ لازمِه، وهو الكُرهُ، ولو أثبتَ الضِّدَّ فقال: (إنَّه يكره المُعتدين)، لما لَزِمَ عنه ثبوتُ الضِّدِّ الموجِب، وهو الحُبُّ، فالنَّفي يُثبتُ موجَبَ الفعل ويُثبتُ ضِدَّه؛ فالتَّعبيرُ بعدم مَحبَّته للمُعتدين جَرى على طريقةِ إثباتِ الشَّيءِ بإبطال ضِدِّه؛ قَصْدًا للتَّنبيه على الأمرين معًا، وإيجازًا في الكلام[1]؛ أي: إذا كان لا يحبُّ المُعتدين، فهو يُحبُّ أضدادَهم مِنَ المستقيمين المُتَعبِّدين، ونَفْيُ الشَّيء إثباتٌ لضِدِّه.

إيثارُ التَّعبيرِ بنفي الحُبِّ، أبلغُ مِن إثباتِ الكُرهِ

مِن وجوه بلاغةِ الفاصلةِ: إضمارُ اسم ﴿إِنَّ﴾ العائدِ على الذّات العَليَّة؛ لِفصْل المُعتدين عنِ الدّاعين تَضَرُّعًا وخُفْيَة، في إظهار اسمه بالرُّبوبيَّة لهم، وإضافتهم إليه: ﴿رَبَّكُمۡ﴾، وأمّا المُعتدون بتَرْك ما في حَيِّز خطاب الرُّبوبيَّة السّابق مِنَ التَّكليف، فمَنزوعٌ منهم هذا التَّشريفُ معنًى بعدم المحبّة، ولفظًا بعدم إظهارِ الاسم الجليلِ معهم، كما أظهره في المَطلَع، ففي إضمارِ الاسمِ الجليلِ في الخَتْم نوعُ مقابلةٍ، ودلالةُ ترهيبٍ.

إضمارُ الاسمِ الجليلِ في الختم، نوعُ مقابلةٍ، ودلالةُ ترهيبٍ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/172.

فائدةُ حَذْفِ مُتعلَّق اسمِ الفاعل: ﴿ٱلْمُعْتَدِينَ﴾:

تعميمُ الاعتداءِ في الدُّعاءِ على جميعِ وَحَداتِ التَّركيبِ

لم يُذكرْ مُتَعلَّقُ الاعتداءِ في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾؛ ليشملَ كلَّ فردٍ مِن أفراده، وإيقاعُه على جهة العموم أبلغُ مِن تخصيصه على الاعتداء في الدُّعاء فقط؛ ليكون أبلغَ في الدَّلالة على غايةِ الأمرِ، وهو تحقيقُ العبوديَّةِ، وليس مُنحصرًا في ظاهرِ الأمرِ فقط، وهو ممارسةُ الدُّعاء، فيدخلُ فيه دخولًا أوَّليًّا الاعتداءُ بتَرْك الدُّعاء أصلًا، أو دعاءِ غيرِه، وهو موضوعُ التَّكليفِ في الآية، أو إيقاعِه لمفعولٍ مُغايرٍ. ففائدةُ عدمِ ذكرِ مُتعلِّقِ الاعتداءِ: تسليطُه على جميعِ وحَدات التَّركيب؛ ليشملَ الاعتداءَ بتَركِ الأصلِ (الدُّعاء)، والإخلالَ بالأصل وتَركِ التَّوجُّهِ به لغايته المذكورة: ﴿رَبَّكُمْ﴾، والإخلالَ بالقصد وتركِ قَيدِه المَنوطِ به: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، والإخلالَ بالشَّرط.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(تضرَّع)، (خَضَع):

التَّضرُّعُ: أوَّلُه مِنَ القلبِ، وآخِرُه إلى البدنِ، والخُضوعُ: أوَّلُه مِنَ البدن، وآخرُه إلى القلب

أصلُ مادَّةِ الخُضوعِ: "التَّطامُن والتَّواضُع"[1]، ويَختصُّ بالبدن؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ۝٤﴾ [الشعراء: 4]، وقد يكون عن تكلُّفٍ؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: 32].

وأصلُ مادَّةِ التَّضرُّع: اللِّينُ والضَّعف[2]، ويُستعمَل في التَّذلُّلِ والانقيادِ والاستكانة، "والسِّياقاتُ القرآنيَّة للتَّضرُّع رَبَطَت بينَه وبينَ مَواطِنِ الخَوفِ واليأسِ والعذابِ؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ۝٤٢﴾ [الأنعام: 42]. وقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: 43]، وربطَت بينَه وبين الخفاء؛ كقوله: ﴿تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: 63]، وقوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: 55]، وهذا يعني: أنَّ التَّضرُّعَ يكون في الأمرِ الشَّديدِ الَّذي يقتضي

(1) الجوهريُّ، الصّحاح: (خضع).
(2) الجوهريُّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ضرع).

المبالغةَ في التَّذلُّل، وهو التَّضرُّع، ويكون مصاحبًا للصَّوتِ المُرتجفِ المُستغيثِ، الخافضِ من شِدَّةِ الهولِ والشُّعور بالمَسْكَنةِ والاضطرارِ للّه، وعلى هذا: فالتَّضرُّعُ يتضمَّنُ: التَّذلُّلَ (يقترنُ غالبًا بالشِّدَّةِ والهَولِ)، الخوفَ، ظهورَ أثرِ ذلك في الصَّوت"[1].

(المُعْتَدين)، (الظَّالِمين):

يُفَرَّقُ بينَ الظُّلم والعُدوان؛ بأنَّ الظُّلمَ: ما كان بغيرِ حَقٍّ بالكُلِّيَّة، كأخْذِ مالٍ بغيرِ استحقاقٍ لشيءٍ منه، وقتلِ نفسٍ لا يَحلُّ قتلُها، وأمّا العُدوانُ: فهو مُجاوزةُ الحدودِ وتَعَدّيها فيما أصْلُه مباحٌ، مثل: أن يكونَ له على أحدٍ حَقٌّ، من مالٍ أو دَمٍ أو عِرْضٍ، فيستوفي أكثرَ ممّا له، فهذا هو العُدوانُ، وهو تجاوزُ ما يجوزُ أخْذُه[2]، والقرآنُ صريحٌ في أنَّ الاعتداءَ: هو تجاوزُ الحدِّ فيما له أصلٌ صحيحٌ، ولذلك قال هاهنا: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾؛ لأنَّه واردٌ بعدَ قوله: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾، والدُّعاءُ: أصلٌ صحيحٌ، والمرادُ: عدمُ تجاوزه أو تجاوز شَرْطِه الموصوف، بالتَّضرُّع والخُفْيَة، ونظائرُ هذا كثير.

الظُّلمُ أعمُّ، والاعتداءُ أخصُّ، والأوَّلُ: محظورٌ ليس فيه حَقٌّ، والثّاني يعني: تخطّي الحَقِّ إلى ما ليس حقًّا

وأصلُ الظُّلم "عند أهلِ اللُّغة وكثيرٍ مِنَ العلماء: وضْعُ الشَّيء في غير مَوضِعه المُختصِّ به، إمّا بنقصانٍ، أو بزيادةٍ، وإمّا بعدولٍ عن وقته، أو مكانه"[3].

وأصلُ الاعتِداء: "يدلُّ على تجاوزٍ في الشَّيءِ، وتَقَدُّمٍ لما ينبغي أن يُقتَصَر عليه"[4].

والخلاصة: أنَّ الظُّلْمَ أعمُّ، والاعتداءَ أخصُّ، والأوَّلُ: محظورٌ ليس فيه حَقٌّ، والثّاني: يعني تخطّيَ الحقِّ إلى ما ليس حقًّا[5].

(1) داود، معجم الفروق الدّلاليَّة، ص: 292.
(2) ابن رجب، تفسير ابن رجب: 1/323.
(3) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: 3/9.
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (عدو).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقيُّ المؤصَّل: (عدو).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث عشر، سورة الأعراف من الآية 14 إلى الآية 87
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأعراف من الآية 14 إلى الآية 87 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 13 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-09-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 13 : سورة الأعراف من الآية 14 إلى الآية 87.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-09-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6551762 بتاريخ 2023/12/20م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»